سكان الوطن العربي والسياسات السكانية

د. عبد الرزاق أحمد سعيد الغريبي

معهد إعداد المعلمات - المنصور

مقدمـــة :

كان موضوع السكان وتكاثرهم وحركتهم ونمط إنتشـارهم علـى الأرض وعلاقتهم بها وما يترتب على تلك العلاقـة مـن قضـايا ومشـكلات غذائيـة واجتماعية واقتصادية وسياسية ، يشكل محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين منـذ القدم . ولكن المحاولات الموضوعية لتحديد العلاقـات والاتجاهـات والأسـس العلمية التي ترتكز عليها الدراسة السكانية بمضمونها الحالي لم تتبلور إلا فـي الأزمنة الحديثة . وقد أدت منظمة الأمم المتحدة في العقود الأربعة الأخيرة دوراً بارزاً في تطوير علم السكان وتعزيز الاهتمام بالقضايا السكانية .

وفي الوطن العربي يعد النمو السكاني السريع إذا مـا قـورن بـالموارد المتاحة المحدودة في بعض أقطاره من أبرز المشكلات وأكثرها خطورة . وثمـة مشكلات وقضايا عديدة أخرى تستدعي الاهتمام والمعالجـة السـريع كـاختلال التوزيع الجغرافي للسكان ، والنمو الحضري غير المخطط ، وازدحـام المعـدن وتضخمها والتوزيع السيئ للقوى العاملة ... ألخ لذلك فإن جميع الاقطار العربية مدعوة إلى تبني سياسات سكانية لمواجهة هـذه التحـديات ، ولإيجـاد حلـول للمشكلات التي تعاني منها على الصعيد القطري والقومي ، إذ يشـكل التكامـل الديموغرافي والاقتصادي بين الأقطار العربية أساساً لتحديد العلاقة بين السـكان والتنمية القومية الشاملة في الوطن العربي .

الفصل الأول

مفهوم السياسة السكانية

المبحث الأول

نشأة مفهوم السياسة السكانية

منذ بداية الخمسينيات حيث استخدم مصطلح السياسة السكانية لأول مرة للدلالة على التخطيط والتوجيه السياسي للعناصر السكانية ، تعددت التعريفات والمقاصد من السياسة السكانية نذكر فيما يأتي أهمها :

- السياسة السكانية مجموعة من الإجراءات والمعايير المباشرة وغير المباشرة تحددها وتصوغها المؤسسات الحكومية والأهلية والتي تؤثر في حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم سواء بقصد ووعي منها أو من دون ذلك .
- السياسة السكانية عبارة عن جهد حكومي مقصود للتأثير في المتغيرات الديموغرافية الخصوبة والوفيات والهجرة .
- السياسة السكانية مجموعة من الأهداف تتعلق بحجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم ، تضعها الدول وتعمل على تحقيقها باستخدام وسائل وبرامج محددة.
- السياسة السكانية مجموعة من البرامج الإدارية والتدابير التشريعية والإجراءات الحكومية التي تهدف إلى تغيير اتجاهات السكان الحالية أو تعديلها من أجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع .

إن معظم التعاريف السابقة للسياسة السكانية تضمنت تأكيد تحديد أهداف واضحة علاوة على الوسائل والأساليب اللازمة لتحقيق تلك الأهداف بصفتها جزءاً أساسياً من السياسة السكانية . وقد أكدت جميعها أن علم السكان يشمل دراسة العلاقة المتبادلة بين السكان من وجهة والبيئة والموارد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى ، فضلاً عن تحليله لأنماط توزيع السكان وتركيبهم وديناميكيتهم[١] .

المبحث الثاني

أنواع السياسات السكانية وطبيعتها

يمكن التمييز بين نوعين متباينين من السياسات السكانية هما :

١ - السياسة السكانية المعلنة : عبارة عن تصريح رسمي أو وثيقة رسمية تعلن فيها الدولة نيتها أو خطتها للتأثير في النمو السكاني ، وربما التأثير في التوزيع السكاني والتركيب السكاني أيضاً . وقد تأخذ السياسة السكانية المعلنة شكل الوثيقة التي تنشدها وزارة أو لجنة أو مؤسسة مختصة ، وقد تكون فصلاً ضمن خطة التنمية الوطنية ، أو مجموعة من القوانين والتشريعات ، أو إعلاناً رسمياً لرئيس الدولة أو كبار المسؤولين فيها . والسياسة السكانية المعلنة تتضمن المواقف والوسائل التنفيذية لمعالجة قضايا ديناميكية السكان ، أي الهجرة والوفيات والخصوبة بما في ذلك قضية تنظيم الأسرة .

٢ - السياسة السكانية الضمنية : عبارة عن القوانين والأنظمة واللوائح والتوجيهات التي تتبناها الدولة لأهداف تنظيمية خاصة بها وبدون أي دراسة لتأثيرها في الواقع السكاني للمجتمع ، فبمراجعة مجموعة القوانين والأنظمة والإجراءات وتحليلها وفرزها من حيث تأثير بعضها في حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، يمكننا الاستنتاج نظرياً أن للدولة سياسة سكانية ضمنية وغير معلنة رسمياً يتكون محتواها وخطوطها العريضة من تلك القوانين والإجراءات والبرامج والخطط التي تترك آثاراً سكانية من شأنها أن تؤدي إلى تنظيم المجتمع .

إن لدى جميع الأقطار العربية تشريعات وأنظمة وبرامج لتنظيم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها . ولاشك أن تنفيذ هذه التشريعات والأنظمة والبرامج يؤثر في السكان من حيث حجمهم وتركيبهم وتوزيعهم

ونموهم . غير أنه بصورة عامة يمكن القول أنه لا يوجد قطر عربي واحد يتبنى سياسة سكانية متكاملة تتضمن في محتواها المواقف المبنية على التحليل الواقعي واستكشاف الاتجاهات والأهداف المرسومة والمحددة في المجالات المعروفة لديناميكية السكان من حيث الخصوبة والوفيات والهجرة وما يتصل بها من متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية . وطالما لم تؤخذ هذه الشمولية للسياسة السكانية بأبعادها المختلفة في الحسبان ، فلا غرابة أن نلاحظ مظاهر التعارض والتكرار والتردد وعدم وضوح الأهداف ، وظهور نتائج سلبية غير متوقعة[٢] .

المبحث الثالث

عناصر السياسة السكانية

على الرغم من أن السياسات السكانية تختلف فيما بينها من حيث مجالاتها وتركيزها ، إلا أن هناك عناصر أساسية مشتركة يجب توافرها في أية سياسة سكانية معلنة :

أولاً – الأهداف :

يتم تحديد هذه الأهداف من محتوى السياسات العامة للدولة ، واستناداً إلى المبررات والأسباب الكامنة وراء إعلان السياسة السكانية ، تستنتج المبررات من تحليل الواقع السكاني بما يحتويه من مشكلات وقضايا سكانية تواجه المجتمع وتحد من تقدمه وتطوره ومن اتجاهاته المستقبلية . وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التمييز بين الأهداف المعلنة للسياسة السكانية ، فثمة أهداف طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى وهناك أهداف ديموغرافية كمية وأخرى تتعلق بنوعية السكان وخصائصهم وهناك أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية لها تأثير مباشر في السكان .

وتعدّ جمهورية مصر العربية من الأقطار العربية التي لديها سياسة سكانية معلنة محددة الأهداف كمياً ونوعياً . وقد حددت الأهداف الكمية لتلك السياسة من عام ١٩٩١ لغاية عام ٢٠٠١ في المجالات الرئيسة الآتية[٣] :

١ - النمو السكاني : سيتم خفض معدل النمو السكاني عن طريق التأثير في معدلات الخصوبة ، ومعدل الزيادة الطبيعية ورفع نسبة الأزواج الممارسين لتنظيم الأسرة كما هو مبين في أدناه :

المؤشر الديموغرافي	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠
معدل المواليد الخام بالألف	٣٤,٧	٣١,٥	٢٨,٥
معدل الخصوبة الكلية (مولود حي/إمرأة)	٤,٩	٤,٤	٣,٨
معدل الزيادة الطبيعية بالمئة	٢,٦	٢,٤	٢,١
نسبة الأزواج الممارسين لتنظيم الأسرة	%٣٦	%٤٣	%٥١

٢ - التوزيع الجغرافي للسكان : سيتم تحقيق توزيع جغرافي أفضل لسكان مصر عن طريق خفض الكثافة السكانية وخفض تيار الهجرة من الريف إلى المدينة كما هو مبين في أدناه :

الإجراءات	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠
خفض الكثافة السكانية في حوض وادي النيل عن طريق إنشاء تجمعات سكانية جديدة وتشجيع الاستيطان فيها لتستوعب النسب المئوية التالية من سكان جمهورية مصر العربية	٤ %	٩ %	١٥ %
خفض نسبة سكان الحضر إلى النسب المئوية الآتية	%٤٣,٣	%٤٣	%٤١

٣ - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان : سيتم الارتقاء بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان عن طريق خفض معدل الأمية بين البالغين والارتقاء بوضع المرأة (زيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي) ورعاية الطفولة والأمومة (خفض معدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال) وزيادة نسبة استيعاب الأطفال في التعليم الأساسي كما هو مبين في أدناه:

الإجـــــــراءات	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠
خفض معدل الأمية لدى البالغين (نسبة مئوية).	أقل من ٤٠%	أقل من ٣٠%	أقل من ٢٠%
زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي	١٤%	١٧%	٣٠%
نقص معدل وفيات الرضع (بالألف)	أقل من ٥٠%	أقل من ٤٠%	أقل من ٣٠%
خفض معدل وفيات الأطفال (١-٤ سنوات كاملة) .			
توفير أماكن لجميع الأطفال في سن الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي الأساسي بحلول عام ٢٠٠١ القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم تنفيذ قانون منع تشغيل الأطفال	أقل من ٨%	أقل من ٥%	أقل من ٣%

ثانياً - أدوات التغيير للأنماط السكانية :

إذا كان الأختيار بين البدائل المختلفة لأنماط التغير السكاني واتجاهاته قد أستقر على نمط معين ، فيجب تحديد الأدوات والوسائل التي يمكن أن تحقق ذلك. فمثلاً ، إذا كان هذا النمط المعين يتطلب تخفيض معدل النمو السكاني إلى ٢,٥% أي بمقدار ١% عن مستواه الحالي ، فيجب أن نحدد المتغيرات الديموغرافية ونحلل كافة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بها ، التي

تحقق ذلك المستوى للنمو السكاني . وبين الجدول رقم (١) أنموذجاً للأساليب والوسائل التي يمكن استخدامها للتأثير في معدلات التحضر والحد من المشكلات الناجمة عن تركز السكان في المدن .

جدول رقم (١)

نموذج لسياسات الحد من النمو الحضري[٤]

أنواع السياسات	أساليب وبرامج ذات تأثير مباشر	أساليب وبرامج ذات تأثير غير مباشر
سياسات التأثير في الهجرة . ١. في المناطق الحضرية ٢. في المناطق الريفية	- نقل بعض السكان من المدن إلى الريف أو إلى مناطق جديدة - العمل على عكس تيار الهجرة - إغلاق المدينة إدارياً أمام أي مهاجر جديد . - تقييد الهجرة من الريف - السماح بالهجرة عند الضرورة ولكن إلى مدن غير المدن الكبرى الرئيسة .	- إزالة جميع أشكال التحيز للمدن. - اعتماد اللامركزية الإدارية وتشجيع التوجه للمدن متوسطة أو صغيرة الجسم . - إنشاء مراكز استقطاب جديدة - تحسين الخدمات في الريف - تنفيذ برامج تنمية ريفية - تشجيع العمل غير الزراعي وإيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية .
سياسات التأثير في الخصوبة ١. في المناطق الحضرية ٢. في المناطق الريفية	- تنفيذ برامج تنظيم الأسرة ولاسيما في مجتمعات المهاجرين وأحيائهم . - تشجيع برامج تنظيم الأسرة الموجهة نحو الشباب وغيرهم من الفئات السكانية المحتمل هجرتها. - تنفيذ برامج لتدريب بعض المهاجرين على خدمات التوعية وتوزيع وسائل تنظيم الأسرة في المناطق الريفية .	- تشجيع برامج تنظيم الأسرة والتربية السكانية . - وضع برامج لتحسين وضع المرأة . - وضع برامج لتخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال. - وضع برامج للإصلاح الزراعي وأعمال تطوير البيئة وإشراك الأطفال والشباب فيها.

ثالثاً - محتوى السياسة السكانية :

يقصد بمحتوى السياسة السكانية التشريعات والقوانين والأنظمة والإجراءات التنظيمية الهادفة إلى تحقيق التغيير المرغوب في مجال السكان . ويتأثر اختيار محتوى السياسة السكانية باعتبارات مختلفة تتعلق بجدوى وإمكانية تحقيق الأهداف المرسومة ، كما يتأثر المحتوى بالمعوقات والضوابط المتصلة بالعامل السكاني والموارد المتوافرة ، وبالقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع ، ويشمل محتوى السياسة السكانية العديد من المجالات منها :

١ - مجال الصحة وتوفير خدمات تنظيم الأسرة .

٢ - مجال التربية والتعليم بكافة مراحله .

٣ - مجال التنمية الاجتماعية الحضرية والريفية .

٤ - مجال الأعلام والاتصال الجماهيري .

٥ - مجال جمع البيانات والإحصاءات السكانية .

٦ - مجال البحوث والتدريب الفني والوظيفي وتطوير برامجه في مجال الدراسة السكانية[٥] .

رابعاً - البنية المؤسسية لتنفيذ السياسة السكانية :

إن تنفيذ السياسة السكانية تتطلب عوامل لا غنى عنها كجمع البيانات والمعلومات الدقيقة عن السكان وتوفير الأدوات والأساليب المنهجية المناسبة والملاكات البشرية المؤهلة والتعاون بين المؤسسات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية . وتتلخص مهام البنية المؤسسية لتنفيذ السياسة السكانية بما يلي :

١ - إيجاد الوعي والاهتمام بالقضايا السكانية وتعزيز الحاجة إلى دمج العناصر السكانية بالتخطيط التنموي .

٢ - التنسيق بين الأنشطة والبرامج السكانية في مختلف القطاعات سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإدارية والتنظيمية الأدنى في مجال إعداد السياسة السكانية وتنفيذها .

٣ - تشجيع البحث والتدريب وإعداد الملاكات اللازمة لتحقيق الادماج الشامل للمتغيرات السكانية في التخطيط الإنمائي .

٤ - مساعدة الأجهزة والمؤسسات الحكومية على تحديد الأطار العام للسياسة السكانية ومحتواها من حيث علاقتها بالتخطيط القومي الشامل والقطاعي.

وإنما كان موقع هذه البنية المؤسسية في الهيكل التنظيمي للإدارة الحكومية فإنها لابد أن تشتمل على ممثلين كبار من المسؤولين في المؤسسات المعنية بالقضايا السكانية[٦] .

الفصل الثاني

الوضع السكاني في الوطن العربي

المبحث الأول

مصادر البيانات السكانية في الوطن العربي

يميز الديموغرافيون بين نوعين رئيسيين من البيانات السكانية هما :

١ - بيانات المخزون السكاني ويقصد بها البيانات السكانية التي تصف الواقع السكاني عند نقطة زمنية معينة .

٢ - بيانات التدفق أو الحركة ويقصد بها البيانات التي تصف التغيرات السكانية خلال مدة زمنية محددة . ويستمد كلا النوعين بياناته من المصادر الآتية :

- المصادر الرئيسية : كالتعداد العام للسكان ، السجل الحيوي ، السجل الدائم للسكان الذي يعدّ دمجاً متطوراً للمصادر السابقة ، وكذلك المسوح الديموغرافية التي تتعلق بموضوع سكاني محدد كمسح الخصوبة أو الهجرة أو غيرها .
- المصادر الثانوية : وتشتمل على جميع البيانات التي تقوم بجمعها ونشرها المؤسسات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المختصة بأحوال السكان في دول العالم المختلفة معتمدة في ذلك على المصادر الرئيسة وعلى البيانات التي تقدمها المؤسسات والهيئات منها : إحصاءات الترانزيت ، وإحصاءات التعليم ، والإحصاءات الصحية ، والبيانات التي تجمعها المؤسسات الرسمية المعنية بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية للسكان . وجميعها ذات أهمية كبيرة في وصف الأحوال المعيشية والاجتماعية في كافة المجالات المتصلة بالسكان وفي توضيح أبعاد الواقع الديموغرافي وتغيراته .

تقوم الأقطار العربية تساندها منظمة الأمم المتحدة من خلال بعض منظماتها المتخصصة كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبعض المنظمات الإقليمية العربية والدولية بنشر مجموعات إحصائية سنوية تتضمن أهم البيانات السكانية عن الوطن العربي فضلاً عن بعض الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها ، كما ساهمت المنظمات الدولية بالدعم المالي والمعرفة الفنية في سد الفجوة الحاصلة للوضع السكاني الإحصائي في الوطن العربي حيث ساعدت هذه المنظمات معظم الأقطار العربية في إجراء بعض التعدادات السكانية والمسوح الديموغرافية وتطوير السجلات الحيوية فيها ونظمت المؤتمرات والدورات التدريبية للأطر البشرية ولتطوير البيانات وتحسين مستوى دقتها وشمولها[٧] .

المبحث الثاني

السمات الأساسية لسكان الوطن العربي

١ - حجم السكان ونموهم:

بلغ مجموع سكان الوطن العربي في عام ١٩٨٨ حوالي ٢١٦ مليون نسمة يشكلون نحو ٤% من سكان العالم ويتزايد عدد سكانه بنحو سبعة ملايين نسمة سنوياً ، وبلغ تعداد سكانه عام ٢٠٠٠ م نحو ٣٠٠ مليون نسمة مما جعل الوطن العربي يحتل المركز الرابع في العالم من حيث عدد سكانه بعد الصين والهند والأتحاد الأوربي . وبناءً على معدلات النمو السكاني السائدة سيبلغ سكان الوطن العربي حوالي ٣٦٣ مليون نسمة عام ٢٠١٠م . وبذلك سيتجاوز عدد سكان دول الاتحاد الأوربي الذي سيكون عندئذ ٣٣٧ مليون نسمة تقريباً . وبلغ عدد سكان مصر وحدها نهاية القرن الماضي ٦٦ مليون نسمة وعدد سكان كل من الجزائر والسودان ٢٥ ، ٣٥ على التوالي والمملكة المغربية ٣٢ مليون نسمة والعراق ٢٦ مليون نسمة والمملكة العربية السعودية ١٩ مليون نسمة وسوريا ١٩ مليون نسمة واليمن ١٦ مليون نسمة وتونس ١٠ ملايين نسمة وكل من الأردن وليبيا ولبنان ٦ ملايين نسمة .

إن هذه الزيادة الديموغرافية السريعة في الوطن العربي ليست جديدة إذ شهد تحولات سكانية كبيرة كان النمو السكاني المضطرد أحد أبرز مظاهرها . وارتفع عدد السكان من ٩٤,٦ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى ١٩٠,٦ مليون نسمة عام ١٩٨٥ . كما بلغ المعدل السنوي المتوسط للنمو السكاني ٢,٩% للمدة ١٩٦٠-١٩٨٥ إلا أن ذلك المعدل ارتفع إلى ٣,٢% خلال المدة ١٩٧٥-١٩٨٥ ، لاحظ الشكل الآتي :

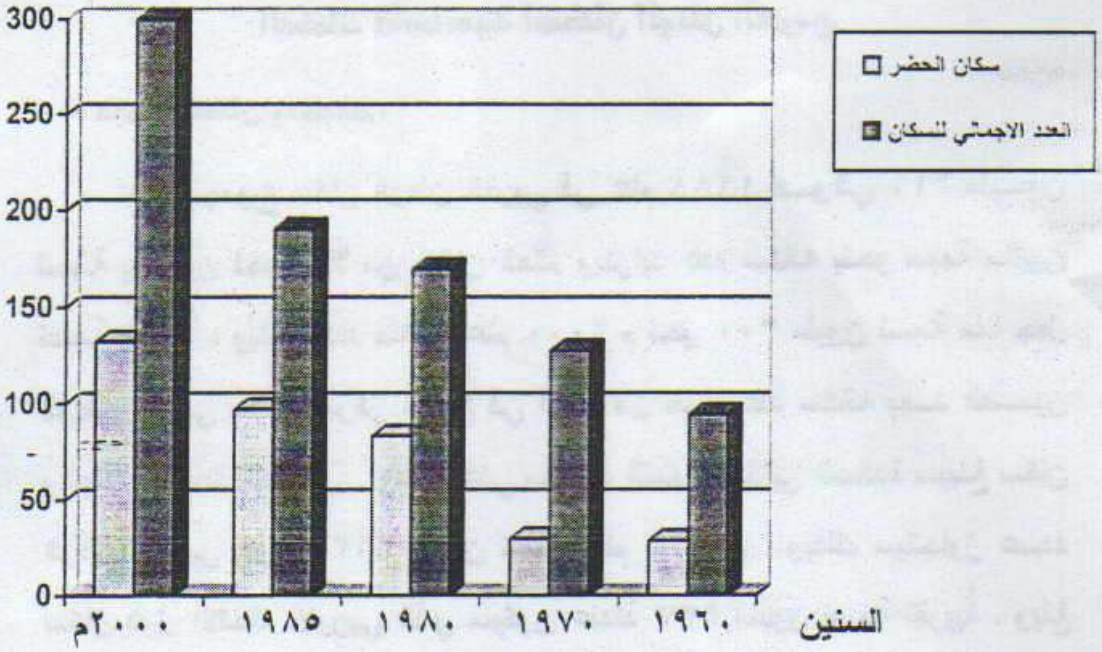

المصدر: المجموعة الإحصائية العربية الموحدة – الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد الأول، آذار ، مارس ، ٢٠٠٠م

٣ – توكيب السكان حسب العمر والنوع :

يعدّ نمط التركيب العمري العامل الديموغرافي الأهم في تحديد مستويات ومسارات التغير الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي ، فهو العامل الحاسم في تحديد حجم العرض من القوى البشرية والأعباء الاقتصادية وأنماط الاستهلاك، وتشتمل دراسة التركيب السكاني على الخصائص التعليمية والاقتصادية والاجتماعية للسكان فضلاً عن التركيب العمري والنوعي للسكان الذي يعدّ العمود الفقري لدراسة الهيكل السكاني .

تشير البيانات إلى أن نحو ٤٣,٥% من سكان الوطن العربي تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ، وأن نحو ٥٣,٥% منهم تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ سنة ومن أهم المقاييس الشائعة للدلالة على فتوة السكان المقياس المعروف بالعمر الوسيط ، ويعني الحد العمري الذي يكون نصف عدد السكان أعلى فيه ، والنصف الآخر أدنى منه . وإذا نظرنا إلى العمر الوسيط في الأقطار

العربية نجد أنه يقل عن عشرين عاماً . وفي المقابل يزيد العمر الوسيط للسكان عن ثلاثين عاماً في الدول المتقدمة التي تنخفض فيها نسبة صغار السن من جملة السكان ، وتسير مجتمعاتها نحو التعمير السكاني كمعظم الدول الأوربية الغربية .

خلال المدة ١٩٦٠-١٩٩٠ انخفض معدل العمر الوسيط بمقدار ٠,٦ ، ولهذا التغير علاقة مباشرة بالتغير في التركيب العمري للسكان الذي بدوره ينجم من تغير معدلات الخصوبة والوفاة والهجرة ، ويدل هذا الانخفاض في العمر الوسيط على أن المجتمع العربي يتجه نحو مزيد من الفتوة السكانية التي ترتبط طردياً بنسب الإعالة العمرية لفئة صغار السن ممن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً وفئة كبار السن الذين تجاوزا الخامسة والستين عاماً إلى فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر عاماً وخمسة وستين عاماً . فنسب الإعالة العمرية في الأقطار العربية ترتفع إلى أكثر من ٩٠% في أكثر من نصف الأقطار العربية في حين تبلغ نحو ٧٠% للعالم بأسرة .

كما ترتفع نسبة الإعالة الحقيقية وهي نسبة مجموع السكان غير العاملين أو غير النشطين اقتصادياً إلى فئة السكان النشطين اقتصادياً "القوى العاملة" وتعرف أيضاً بنسبة الإعالة الاقتصادية إلى نحو ٢٠٠%-٣٠٠% في معظم الأقطار العربية نتيجة لقلة مساهمة المرأة في الإنتاج الاقتصادي وارتفاع نسبة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية وارتفاع نسبة المتقاعدين والعاطلين عن العمل لأسباب صحية ، فضلاً عن ارتفاع نسبة فئتي صغار السن وكبار السن مجتمعين من جملة سكان أي قطر عربي . وفي معظم الأحوال تتجاوز نسبة إعالة صغار السن ٩٠% من نسبة الإعالة العمرية الكلية للأقطار العربية[٨] .

أما التركيب النوعي حسب الجنس للسكان في الأقطار العربية فيتميز بزيادة أعداد الذكور عن إعداد الإناث بحيث تتجاوز نسبة النوع ١٠٣ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى . وتتأثر نسبة النوع في أي مجتمع بنمط الهجرة والوفيات العمرية

وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بها ، وتختلف نسبة النوع من قطر عربي إلى آخر فهي تزيد عن ٢٠٥ ، ١٦٤ ، ١٤٧ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين على التوالي ، إذ أن هذه الدول ومثيلاتها تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين الذكور للعمل فيها منذ اكتشاف النفط وإنتاجه فيها ، وبالمقابل تنخفض نسبة النوع في الأقطار العربية المصدرة للعمالة كالجمهورية اليمنية والجزائر ومصر وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أن التركيب النوعي حسب العمر يختلف من قطر عربي إلى آخر نتيجة لعوامل عديدة منها : عدم الدقة في تسجيل الإناث في فئات عمرية معينة ، الميل إلى تغيير عمر الفتيات في الفئات العمرية ١٠-١٤ سنة و ١٥-١٩ سنة يهدف تقريب أعمارهن في سن الزواج فضلاً عن اختلاف معدلات الهجرة السكانية المحصورة بالذكور من قطر عربي إلى آخر إلى الخارج كما هي الحال بالنسبة للأقطار العربية المصدرة للعمالة وكذلك فإن التركيب النوعي للدول المستقبلة لهذه الهجرات سيختلف تبعاً لذلك ولكن بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث ، أي عكس ما يجري في الدول المصدرة للعمالة .

٣ - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان :

تقدر نسبة القوة البشرية "مجموع السكان القادرين على العمل المنتج للسلع وتقديم الخدمات" في الوطن العربي بنحو ٥٠% وهي نسبة منخفضة مقارنة مع سكان الدول الأجنبية الأخرى ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة صغار السن من السكان . وتنخفض كذلك نسبة القوة العاملة من مجموع السكان حيث يبلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام "نسبة السكان النشطين اقتصادياً إلى جملة السكان" لسكان الوطن العربي نحو ٢٧%. وتعد نسبة قوة العمل إلى الموارد البشرية منخفضة في الوطن العربي إذ تبلغ نحو ٤٠% . ولكنها ترتفع في بعض الأقطار العربية ومنها الإمارات ، البحرين ،

قطر ، الكويت في حين تنخفض إلى أقل من الثلث في كل من السودان، وسوريا، ولبنان ، واليمن ، والجزائر ، ومصر .

أما على صعيد تركيب السكان حسب المستوى التعليمي ، فنلاحظ ارتفاع معدل الأمية في عدد كبير من الأقطار العربية حيث تصل ما بين ٢٠% ، ٦١% في الأردن واليمن على التوالي . وفي المقابل نلاحظ أن الأميين يشكلون أكثر من ثلثي السكان في بعض الأقطار العربية كالصومال والسودان بطبيعة الحال فذلك المعدل هو أعلى بين الإناث منه بين الذكور .

أما معدلات القيد في المدارس الابتدائية فتتفاوت بين الأقطار العربية بحيث تصل إلى نسبة ١٠٠% في كل من الأردن ، والبحرين ، والجزائر، وسوريا ، والكويت ، ولبنان ونسبة ٩٠% للعراق . وتتجاوز نسبة ٥٠% في السعودية والسودان ومصر والمغرب واليمن وتقل عن ٥٠% في كل من الصومال وموريتانيا .

أما التعليم الثانوي في الوطن العربي فيبلغ معدل القيد فيه نحو ٤٥% يتوقع أن يصل إلى ٦٠% خلال عام ٢٠٠١ كما شهد الوطن العربي تطوراً مهماً في التعليم العالي إذ بلغ معدل القيد نحو ١١% وبلغ عدد طلاب هذا المستوى لكل ١٠٠٠٠ من السكان ٩٥ طالباً في عام ١٩٩٠ ، وهذا المعدل يساوي نصف المعدل في الدول المتقدمة حيث التعليم العالي متطور جداً .

أما للوضع الصحي في الوطن العربي فمعدل الأطباء لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة منخفض ويتراوح ما بين ١٠٠-١٦٣ طبيباً في لبنان والإمارات العربية المتحدة والكويت ومصر وبين ٥٠-١٠٠ طبيب في العراق والأردن و ١٣ طبيباً في اليمن و ٣٨ طبيباً في السعودية و ١١ طبيباً في السودان و ٦ أطباء في الصومال .

وتشير البيانات إلى انخفاض ملحوظ في معدل وفيات الأطفال في الوطن العربي ويقدر المعدل الحالي بنحو ٩٥ بالألف ولكنه لا يرتفع في جيبوتي إلى نحو ١٣٧ بالألف ، في حين ينخفض إلى ١٥ بالألف في الكويت[٩] .

٤ - الكثافة السكانية وتوزيع السكان بين الريف والحضر :

تبلغ الكثافة السكانية العامة لسكان الوطن العربي نحو ١٥ نسمة/١كم^{٢} وهي بذلك كثافة منخفضة نسبياً ، ولكنها تتباين ما بين قطر عربي وآخر حيث تصل إلى نحو ٦٩٠ نسمة/١ كم^{٢} في البحرين وتقل عن ٢ شخص في /١ كم^{٢} في موريتانيا وليبيا . ولا تعدّ الكثافة الحسابية مقياساً مناسباً للتعبير عن درجة الازدحام السكاني ، فالوطن العربي يضم مساحات واسعة من الصحارى غير المناسبة للاستيطان البشري ، كما أن معظم سكانه يستقرون في مساحات محدودة منه .

وتبين الكثافة الفيزيولوجية هذه الحقيقية والتي هي عبارة عن حاصل قسمة عدد السكان على مساحة الأراضي المنتجة في الدولة ، إذ تبلغ أكثر من ١٤٠٠٠ نسمة في /١ كم^{٢} في الكويت والبحرين ونحو ٢٢٠٠ نسمة في/١كم^{٢} في عُمان ، ولا تقل عن ١٥٠ نسمة في/١ كم^{٢} في بقية الأقطار العربية .

لقد شهد الوطن العربي نمواً واضحاً لسكانه الحضر خلال العقود الثلاثة المنصرمة ، إذ ارتفعت نسبة التحضير من جملة سكان الوطن العربي من نحو ٣٠% - ٥٥% ويتوقع أن تتجاوز هذه النسبة ٦٠% في نهاية القرن العشرين. ولقد كانت نسبة التحضر في الشطر الآسيوي من الوطن العربي أعلى من الشطر الأفريقي إذ ارتفعت هذه النسبة من نحو ٣٣% - ٦٠% ومن ٣٠% - ٤٧% خلال المدة ١٩٦٠-٢٠٠٠ م .

إن اختلاف معدلات الإنجاب والوفيات وصافي الهجرة بين الريف والمدينة تؤدي بدورها إلى تغير نمط التوزيع الجغرافي للسكان وخصائصهم الديموغرافية في الحضر والريف على حد سواء[١٠] .

ولمزيد من المعلومات عن الموضوع المتعلق بالسمات الأساسية لسكان الوطن العربي لاحظ الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٣)

مؤشرات اجتماعية واقتصادية عن سكان الوطن العربي عام ٢٠٠٠ م

القطر العربي	تقدير عدد السكان مليون ٢٠٠٠ م	كثافة السكان ١كم٢	% سكان الحضر	% سكان الريف	التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصاديا حسب القطاع الاقتصادي في الأقطار العربية			
					زراعة %	تعدين وصناعات تحويلية %	خدمات %	أخرى %
الأردن	٧	٣٦	٦٤,٤	٣٥,٦	١٠,٣٢	٨,٥٧	٧٢,٠٩	---
الإمارات العربية المتحدة	٣	٦ـ	٧٧,٨	٢٢,٢	٤,٥٧	٨,٣٤	٨٦,٦٠	٠,٠٠٥٧
البحرين	١	٦٩٢	٨١,٧	١٨,٣	٢,٥٤	١١,٠٦	٧٩,٤٠	٠,٢٤
تونس	١٣	٤٤	٥٦,٨	٤٣,٢	٢٢,٤٣	١٦,٥٢	٣٤,٢٢	٩,٤٩
السعودية	١٩	٥	٧٣	٢٧	٨,٣٤	٢١,٣٩	٧٠,٢٣	----
السودان	٣٥	٩	٢٩,٤	٧٠,٦	٦٦,٤٠	٤,١٢	٢٢,٢٣	٧,٠٩
الصومال	١٠	٩	٣٤,١	٩٥,٩	--	--	--	--
سوريا	١٩	٥٧	٤٩,٥	٥٠,٥	٤٩,٠٦	١٢,٤٤	٣٤,٥١	--
العراق	٢٦	٢٦	٧٠,٦	٢٩,٤	٣٠,١٠	١٠,٢٣	٥٥,٤٢	--
سلطنة عُمان	٢	٦	٨,٨	٩١,٢	--	--	--	--
قطر	١	٢٧	٨٨	١٢	٠,١٥	١٧,١٧	٨٢,٦٨	--
الكويت	٣	١٠٠	٩٣,٧	[illegible]	١,٨٨	٨,٦٧	٤٣,٥٣	--
لبنان	٥	٢٥٧	٨٠,٤	١٩,٦	١٧,٨٠	١٦,٧١	٥٩,٢٤	٠,٤٢
ليبيا	٩	٢	٦٤,٥	٣٥,٥	٢٢,٩٤	٦,٣٥	٦٧,٦٠	٣,١١
مصر	٧٠	٤٧	٤٦,٥	٥٣,٥	٤٧,٥٨	١٣,٦٨	٣٦,٩٢	١,٨٢
المغرب	٣٢	٥٣	٤٣,٩	٥٦,١	٣٩,٢٠	١٦,٥٧	٣٥,١٠	٩,١٣
موريتانيا	٣	٢	٣٤,٦	٦٥,٤	--	--	--	--
جيبوتي	١	١٧	--	--	--	--	--	--
الجزائر	٢٥	٩	٦٦,٦	٣٣,٤	٢٣,٦٧	١٣,٧٣	٢٦,٢٠	٣,٤٥
اليمن	١٦	٤٠	٣٠,٩	٦٩,١	٦١,٣٨	٤,٤٥	٣٠,٧٠	--
فلسطين	--	--	--	--	٢٠,٩٩	١٦,٨٥	٥٧,١٢	٥,٠٤
المجموع	٣٠٠ مليون نسمة	١٣,٦						

المصدر/ مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يونديباس) برنامج التربية السكانية (السياسات السكانية في الوطن العربي) الأردن/١٩٩٢ / جدول رقم (٤) ص١١١ وجدول رقم (٧) ص١٢٢.

المبحث الثالث

عوامل التغير السكاني في الوطن العربي

شهد الوطن العربي في العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات في هيكله السكاني مرجعها عوامل عديدة منها :

١ - الزيادة الطبيعية أو ما يسمى بالتغير الذاتي للسكان ويتم بواسطة عاملي الخصوبة والوفاة ، إذ يبلغ معدل الزيادة الطبيعية لسكان الوطن العربي نحو ٣% سنوياً ويعتبر من أعلى المعدلات العالمية . ويزيد هذا المعدل في الشطر الآسيوي من الوطن العربي عنه في الشطر الأفريقي ، إذ يبلغ ٣,٢% مقابل ٢,٩% . ويرتفع معدل الزيادة الطبيعية في بعض الأقطار العربية إلى نحو ٤% وينخفض في بعضها الآخر إلى ٢% .

يبلغ معدل المواليد الخام ٤٠ بالألف وهو معدل مرتفع حتى بالمقارنة مع المعدلات السائدة في المجتمعات الأقل نمواً ، كما أن للتركيب العمري الفتي لسكان الوطن العربي أثر كبير في زيادة عدد الأفراد في سن الزواج مما يعني حتماً زيادة في الإنجاب .

أما معدلات الوفيات الخام ومعدلات وفيات الأطفال الرضع فتتباين من قطر عربي إلى آخر نتيجة لاختلاف مستويات التنمية ومدى توفر الموارد وتبني السياسات الصحية المؤثرة في هذه المعدلات . فمثلاً يبلغ معدل الوفيات الخام في الإمارات العربية المتحدة نحو ٣,٦ بالألف في حين أن المعدل يصل إلى ٢٠ بالألف في بعض الأقطار العربية مثل الصومال وجيبوتي وموريتانيا[١١] .

٢ - الزيادة الميكانيكية للسكان وتتم بواسطة عاملي الهجرة الداخلية والخارجية للسكان ، إذ تعدّ الهجرة السكانية عاملاً أساسياً في التغير السكاني إذ تؤثر في تركيب السكان وتوزيعهم الجغرافي ومعدل نموهم في مكان المغادرة

ومكان الوصول . ويكون تأثير الهجرة سريعاً في التغير السكاني لأنها تمثل عملية انتقال أو حركة ميكانيكية لعدد كبير من السكان من مكان إلى آخر .

وتعتبر الهجرة الخارجية من العوامل الرئيسة في تشكيل الواقع السكاني للوطن العربي ، حيث أن صافي هذه الهجرة يعد أحد العناصر المحددة للتغير السكاني ومعدل النمو السنوي لسكان الوطن العربي ولأي قطر من أقطاره . وترتبط اتجاهات الهجرة الخارجية وحجمها بالظروف السياسية والاقتصادية والمسافة الجغرافية وغيرها من العوامل المتصلة بأوضاع كل من دول المنشأ والأقطار المستقبلة للمهاجرين .

يمكن تصنيف تيارات الهجرة الخارجية في الوطن العربي على النحو الآتي :

١ - هجرة من قطر عربي إلى آخر بسبب تفاوت مستويات الدخل بينهما .

٢ - هجرة من دول المغرب العربي نحو دول أوربا الغربية .

٣ - هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الأوربية والأمريكية المتقدمة .

٤ - هجرة أفريقية إلى بعض الأقطار العربية كالسودان .

٥ - هجرة آسيوية إلى بعض الأقطار العربية وبخاصة دول وأقطار الخليج العربي .

٦ - هجرة من بعض الأقطار العربية كسوريا ولبنان ومصر والأردن نحو دول غرب أفريقيا ، والبرازيل ، ودول أمريكا اللاتينية ، وأوربا الغربية ، واستراليا، وكندا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

٧ - هجرة فلسطينية قسرية إلى خارج الوطن العربي وداخله نتيجة لسياسة الاحتلال الصهيوني للأرض العربية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ولحد الآن ، إذ يقدر عدد المهاجرين الفلسطينيين بنحو ٤ مليون نسمة[١٢] .

الفصل الثالث

السياسات السكانية في الوطن العربي

المبحث الأول

السياسة السكانية المتصلة بحجم السكان ونموهم

يمكن تصنيف الأقطار العربية إلى أربع مجموعات تبعاً لموقفها من حجم السكان ومعدل النمو السكاني فيها .

المجموعة الأولى / تضم أربعة أقطار عربية هي مصر ، وتونس، والمغرب، والجزائر ، وترى هذه الأقطار أن معدلات الخصوبة فيها مرتفعة وأن الحجم السكاني فيها كبير جداً ويشكل مصدر خطر على تنميتها ، وتعلن هذه الأقطار بشكل صريح وواضح أنها تعمل على تخفيض معدلات الإنجاب والنمو السكاني فيها .

المجموعة الثانية / تتكون من خمس أقطار عربية هي الأردن ولبنان وسوريا والسودان واليمن وهذه الأقطار لا تتبنى سياسة سكانية معلنة ، ولكنها في الوقت نفسه ، ترى أن معدل الخصوبة ومعدل النمو السكاني فيها مرتفعان ، وتكتفي بإدماج برامج تنظيم الأسرة ضمن مراكز الطفولة والأمومة وخدماتها الصحية .

المجموعة الثالثة / تضم ثلاثة أقطار عربية هي الصومال وموريتانيا وجيبوتي ، وليس لهذه الدول سياسة سكانية معلنة ، ومن غير المتوقع أن يكون لها مثل هذه السياسة في المستقبل القريب لأنها تعتبر أن التنمية الاقتصادية فيها هو الهم الأساسي وتحتل الأولوية في سلم اهتماماتها الوطنية .

المجموعة الرابعة / تضم جميع الأقطار العربية الخليجية والعراق وليبيا والكويت والسعودية وعُمان وهي أقطار تدعو إلى زيادة السكان فيها ضمناً أو

علانية ما عدا البحرين التي سمحت مؤخراً ببعض الأنشطة المحدودة لتنظيم الأسرة في إطار مراكز رعاية الطفولة والأمومة فيها[١٣] .

المبحث الثاني

السياسة السكانية المتصلة بالخصوبة والزواج وحجم الأسرة

هذا النوع من السياسة السكانية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتشريعات والبرامج الحكومية الهادفة إلى إحداث تغييرات تنموية ينجم عنها بُنى اقتصادية وبيئية وثقافية وتغير اجتماعي وخصائص سكانية معينة تؤثر في المتغيرات الوسيطة منها :

العمر عند الزواج واستخدام وسائل تنظيم الأسرة ونسبة النساء المتزوجات من جملة الإناث ، معدلات إنفصال الحياة الزوجية والطلاق والهجر والوفاة ومعدلات العقم ووفيات الأجنة وغيرها[١٤] .

هذا النوع من السياسة السكانية يظهر في اتجاهين :

الأول السياسة السكانية المشجعة للإنجاب لأسباب اقتصادية وقوة عسكرية وقوة سياسية أو لأسباب دينية كما هو الحال بالنسبة لأقطار الخليج العربي والعراق وليبيا[١٥] .

الثاني السياسة السكانية التي تستهدف تخفيض معدلات الإنجاب عن طريق وضع برنامج حكومي لتنظيم الأسرة على الصعيد الوطني من خلال توفير المعرفة والخدمات الطبية ووسائل تنظيم الحمل للأزواج الذين يرغبون في استخدامها ، ويرتبط هذا البرنامج بقضية صحة الأم والطفل وإيجاد التوازن بين موارد الأسرة وعدد أفرادها[١٦] .

المبحث الثالث

السياسة السكانية المتصلة بالوفاة والاعتلال

من الطبيعي أن يكون هدف كافة الدول تخفيض معدلات الوفيات وزيدة توقع الحياة بما في ذلك الدول التي تسعى لتخفيض معدل النمو السكاني فيها . وقد تبنت العديد من الأقطار العربية هذا النوع من السياسة السكانية للتأثير في مستوى الوفيات عن طريق برامج تطوير المعرفة الطبية وصناعة الدواء ومكافحة التدخين والأمراض السرطانية والأوبئة . كما يمكن عدّ القوانين التي تستهدف تخفيض حوادث السير على الطرق الخارجية والحماية منها ، كإعداد محاضر ضبط الذين لا يستخدمون أحزمة الأمان عند قيادة السيارة أو الذين يتجاوزون حدوداً معينة للسرعة ، ويدخل ضمن هذا الإطار تعميم التأمين الصحي والضمان الاجتماعي .

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة وفيات الأطفال والأمهات والأمومة الآمنة تعدّ ذات علاقة مباشرة بالسياسة السكانية ، فكثير من المشكلات الصحية التي يتعرض لها الأطفال وأمهاتهم متصلة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والبيئية والخدمات الصحية والعناية الطبية والعوامل الديموغرافية المتصلة بالإنجاب المتكرر أو في سن مبكرة أو متأخرة فضلاً عن تنظيم الأسرة والعناية بالطفولة ورعاية الأمومة[١٧] .

المبحث الرابع

السياسة السكانية المتصلة بالتوزيع المكاني للسكان

تتعدد المشكلات الناجمة عن حركة السكان سواء داخل الدولة أو بين الدولة وغيرها من الدول نتيجة لتأثير هذه الحركة المكانية في الوضع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وبخاصة تأثيرها في نمط التوزيع الجغرافي للسكان وتركيبهم ونمط حياتهم وقيمهم وعاداتهم الاجتماعية

والاقتصادية وغيرها . وتتنوع السياسات الهادفة إلى الحد من هذه المشكلات ومواجهتها بالحلول المناسبة للتقليل من الآثار السلبية لهذه الحركة السكانية .

إن هذا النوع من السياسة السكانية لا يقتصر على اقتراح الوسائل وتنفيذ البرامج الموجهة لتخطيط النمو السكاني وتغيرات الحجم فحسب ، بل أنها تتضمن بالضرورة تنظيم حركة السكان وإعادة توزيعهم جغرافياً سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي عن طريق تصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها ووضع التشريعات والإجراءات التنظيمية وتقديم الحوافز لتسهيل عملية انتقال السكان إلى أماكن جديدة يستقرون فيها تكون أفضل لهم من النواحي المادية والمهنية والاجتماعية وأكثر ملائمة لمصلحة المجتمع وخططه الإنمائية حيث يساهم السكان في العمليات الإنتاجية في المواقع والأماكن المستهدفة في الخطط التنموية للمجتمع[١٨] .

إن السياسة السكانية المتصلة بالتوزيع المكاني للسكان تظهر في اتجاهين:

الأول : السياسة السكانية المتعلقة بالهجرة الداخلية ، إذ تعدّ الأسباب الاقتصادية وفرص التعليم والتطبيب والحياة الاجتماعية والثقافية الأفضل من الأسباب الرئيسة للهجرة السكانية من الريف إلى المدن ، وغالباً ما يهاجر الريفي إلى المدينة بحثاً عن عمل ودخل أفضل . ولئن كان التحضر في اسابق أمراً طبيعياً مرغوباً فيه ، بل ضرورياً ، لتحديث المجتمع ودفع عجلة التنمية الصناعية والاقتصادية بصفة عامة ، إلا أنه بات اليوم ظاهرة لابد من الحد منها نظراً لارتباطها بكثير من المشكلات والسلبيات كالضغط على الخدمات التعليمية والصحية والأسكانية وارتباطه بالتلوث وظهور الأحياء الفقيرة المتخلفة والازدحام السكاني في المدن .

أما الأقطار العربية فإن السياسة السكانية المتعلقة بهذا الجانب تهدف إلى وضع برامج للتنمية الريفية ووضع قوانين وأنظمة تستهدف تحديد العمل والسكن في المدن ، وكذلك ضبط الهجرة من الريف إلى المدينة ومنح حوافز

للصناعة والعمال والموظفين بغية التوجه إلى المدن الصغيرة والمناطق الريفية من أجل تنميتها . فضلاً عن إنشاء مدن جديدة بأحجام محددة أو اختيار عدة عواصم للدولة بدلاً من عاصمة واحدة[١٩] .

الثاني : السياسة السكانية المتعلقة بالهجرة الخارجية ، إذ تلجأ بعض الدول أو الأقطار إلى تشجيع الهجرة الوافدة من الخارج رغبة منها في زيادة معدل نموها السكاني ولتحقيق أهداف اقتصادية . وفي المقابل تلجأ دول أخرى إلى وضع سياسات تستهدف تشجيع الهجرة منها إلى الخارج بهدف التخفيف من الضغط السكاني فيها ، ولدعم اقتصادها بزيادة نسبة التحويلات الخارجية من العملة الأجنبية من أبنائها العاملين في الخارج .

أما الأقطار العربية فإن معظمها لا تشجع هجرة سكانها إلى الخارج، بل أن بعضها كالجزائر والعراق وسوريا اعتمد سياسات سكانية موجهة للحد من هذه الهجرة خاصة منع هجرة العمالة الماهرة أو الكفاءات العلمية عن طريق رفض منح المهاجرين جوازات سفر أو فرض بعض الإجراءات عليهم . أما الأردن فقد تبنى سياسة الباب المفتوح للهجرة واستخدم في نفس الوقت أسلوب منح الحوافز المادية للمحافظة على القوى العاملة المدربة ، كالإعفاءات الضريبية ، ومميزات محدودة صحية وتعليمية وإسكانية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأقطار العربية كالمغرب وتونس والجزائر ومصر ولمدد معينة وبصورة محدودة تشجع الهجرة إلى الخارج بصورة تكتيكية كحل جزئي ومؤقت للبطالة فيها ولزيادة حجم التحويلات الخارجية إليها . وقد عملت بعض الأقطار العربية مؤخراً على إنشاء مؤسسة حكومية خاصة بالمغتربين كمحاولة لربط هؤلاء المواطنين بوطنهم العربي ومدهم بالمعلومات والإحصاءات السكانية حول التطورات التي يشهدها وطنهم والعمل على تسهيل معاملاتهم والتقليل من الصعوبات التي يعانونها في بلاد المهجر[٢٠] .

مصادر البحث :

١. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) السياسات السكانية في الوطن العربي – الأردن – ١٩٩٢ ص٨٧ .

٢. مكتب اليونسكو للتربية في الدول العربية (يوندباس) مصدر سابق ص٨٩-٩٠ .

٣. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية . برنامج التربية السكانية ، مصادر البيانات السكانية في الدول العربية/باريس/١٩٨٦ / ص٨ .

٤. د. عبد الرحيم عمران، السكان في العالم العربي، المشاكل والمحددات ، لندن، ١٩٨٠ ص١٤٧ ، ترجمة مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية .

٥. د. عبد الرحيم عمران، السكان في العالم العربي ، مصدر سابق ص٩.

٦. د. عبد الرحيم عمران، السكان في العالم العربي، مصدر سابق ص١٠.

٧. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، مصادر البيانات السكانية ، مصدر سابق ، ص٦٨، ٧١ .

٨. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، كتاب مرجعي في التربية السكانية ، الجزء الرابع ، السكان والاقتصاد في الوطن العربي – الأردن – ١٩٩٠ ص٢٦ .

٩. تطور التربية في المنطقة العربية ، تحليل إحصائي ، مجلة التربية الجديدة، العددان ٤٠،٤١ / ١٩٨٧ / صندوق الأمم المتحدة للسكان / نيويورك / ١٩٨٨ / ص١٢٤ .

١٠. د. أحمد حموده ، مقومات ومحددات التحضر العربي ، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، الجامعة التونسية ، السنة ٢٥ ، ١٩٨٨ ، العددان ٩٤،٩٥ ص٧٤-٧٥.

١١. سهير عبد الهادي، اعتبارات نظرية حول محددات الخصوبة ، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، العدد ٤ ، بغداد، ١٩٨٤ ص٤٩.

١٢. د. علي لبيب ، عمال المغرب العربي بأوربا – العودة الصعبة في "سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية" المعهد العربي للتخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، بغداد ، أسكوا ، ١٩٨٦، ص٣٠٣ .

١٣. د. عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً ، نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ١٩٨٨ ، ص٩٣ .

١٤. سهير عبد الهادي ، مصدر سابق ، ص٤٩ .

١٥. سهير عبد الهادي ، مصدر سابق ، ص٧٧ .

١٦. عبد الله أبو العطا ، أثر برامج تنظيم الأسرة على الخصوبة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٨ ، ص١٠١-١٠٢ .

١٧. د. عبد الرحيم عمران ، السكان في العالم العربي ، مصدر سابق، ص١٦٣.

١٨. د. فتحي أبو عيانة ، اتجاهات الهجرة الداخلية في الوطن العربي، بغداد ١٩٨٩ ص٣٢ .

١٩. د. علي لبيب ، مصدر سابق ، ص٣٠٤ .

٢٠. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يونسباس) مصدر سابق ص ١٤٣ ، ١٤٤ .